

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ١٠٣

الجمعة، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٢/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

بموجب أحكام الفقرة ٤٧ من منطوق مشروع القرار، مواصلة تحسين ومواءمة وتوحيد الخدمات الإلكترونية المقدمة إلى الدول الأعضاء في إطار البوابة الإلكترونية للوفود بهدف تهيئة مكان عمل متكامل الأبعاد على شبكة الإنترنت للمندوبين بجميع اللغات الرسمية الست بغاية خفض التكاليف والحد من الأثر البيئي وتحسين توزيع الوثائق.

وستتطلب تهيئة مكان عمل متكامل للمندوبين على الإنترنت جميع اللغات الرسمية الست، عملاً بالفقرة ٤٧ من منطوق مشروع القرار، تطوير النظم وتقديم خدمات ترجمة غير متكررة مما يؤدي إلى تأثيرات على الميزانية تتراوح بين ٥٠ ٠٠٠ دولار و ٨٥ ٠٠٠ دولار في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٣ في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات. ولا يمكن تحديد تقدير التكاليف تفصيلاً إلا بعد إجراء المزيد من التحليل لاحتياجات تطوير النظم والترجمة.

وبناء عليه، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، فستدرج الاحتياجات التفصيلية من الموارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٣.

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أريولا راميريس (باراغواي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/75/973)

مشروع القرار (الفقرة ٢٧ من مشروع القرار A/75/973)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٧ من الوثيقة A/75/973. وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة أوتشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): يُقدّم هذا البيان الشفوي وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وستطلب الجمعية العامة من الأمانة العامة،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



تحقيق التكافؤ بين الجنسين بين المتكلمين المدعويين والمشاركين في حلقات النقاش، وكذلك بالصياغة الجديدة التي تدعو إلى ترشيح النساء للاضطلاع بدور الأمين العام. وتود المجموعة أن تشكر الأمانة العامة ومكتب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة على دعمهما وتوجيههما طوال هذه العملية، وشكر جميع الوفود على إبداء المرونة والحرص على الاتفاق على الإصلاحات العملية. وبينما أحرزنا تقدماً كبيراً في جدول أعمال التنشيط هذا العام، يتعين الآن على كل وفد أن يكفل تنفيذ التدابير بفعالية ومن دون تأخير. وتتطلع أستراليا وكندا ونيوزيلندا إلى العمل مع جميع الوفود طوال الدورة السادسة والسبعين المقبلة من أجل المضي قدماً بالمقترحات الواردة في هذا القرار وقرارات التنشيط السابقة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم شكري وتهانتي إلى الميسرين المشاركين لعملية المواءمة في هذا العام، بنغلاديش وسلوفينيا، وإلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وهما السلفادور وسلوفاكيا. وتمكُّننا من تحقيق الكثير في ظل هذه الخلفية الصعبة دليل على مهنيتهم وتصميمهم وقيادتهم. وأود أيضاً أن أهنئ زملائي المندوبين على العمل الشاق والطموح وروح المرونة التي أبدوها طوال العام.

لقد أتاح لنا الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة فريدة لتنشيط الأمم المتحدة وكفالة أن تظل مهياً للنهوض بالدور الملحق على عاتقها في المستقبل، ويسرني أننا انتهزنا هذه الفرصة. ويذهب مشروع القرار هذا العام (الفقرة ٢٧ من الوثيقة A/75/973) وتقرير الفريق العامل المخصص (A/75/973) أبعد من أي اتفاق تم التوصل له مؤخراً. وأحرزنا تقدماً كبيراً في عدة مجالات رئيسية على نطاق جدول أعمال التنشيط والمواءمة. وأولاً، نرحب بالتقدم المحرز في أساليب العمل وبخطة تعيين جهات تنسيق لمعالجة جدول أعمال الجمعية العامة المتنقل. وثانياً، نرحب بجعل عملية التنشيط ممارسة تجري مرة كل سنتين وعملية المواءمة ممارسة تجري

وقد وُزِعَ البيان الذي قرأته للتو من خلال الحيز العام على البوابة الإلكترونية للوفود، وسيتاح على يومية الأمم المتحدة تحت وصلة البيانات الإلكترونية للاجتماع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل إعطاء الكلمة للوفود الراغبة في أخذ الكلمة تعليلاً للموقف قبل اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر المتكلمين بأن مدة التعليق تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

السيد دوندون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني الإدلاء بهذا البيان اليوم باسم كندا ونيوزيلندا وبلدي أستراليا. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفيرين غونزاليس لوبيس وملينيار على قيادتهما للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. وتتني مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا على الرئيسين المشاركين لصياغة مشروع قرار عملي المنحى (الفقرة ٢٧ من الوثيقة A/75/973) يتضمن العديد من الخطوات العملية والملموسة الرامية إلى تحسين كفاءة الجمعية العامة وفعاليتها. ويأتي القرار الذي سيعتمد اليوم نتاجاً لمسودة أولية طموحة، وعملية تشاور شفافة وشاملة، واستعداد جميع الوفود للمشاركة البناءة. وفي رأينا يحرز مشروع قرار هذا العام تقدماً ملموساً بشأن طائفة واسعة من مسائل الإصلاح المهمة التي ستسفر، إذا نفذت بفعالية، عن منظمة أكثر تمثيلاً وشمولاً. وترحب المجموعة، من بين التدابير الجديدة العديدة المتفق عليها، ترحيباً حاراً بالقرار المتعلق بإجراء عملية التنشيط نفسها مرة كل سنتين. ويحدونا الأمل في أن يمهد إجراء التنشيط كل سنتين في هذا المحفل الطريق لمواصلة تبسيط العمليات الأخرى في الجمعية العامة.

ويسر المجموعة، مع اقترابنا من الأسبوع الرفيع المستوى، كذلك إحراز تقدم في الحد من عدد المناسبات الجانبية على هامش المناقشة العامة، واتخاذ مقرر يقضي بتقديم موعد افتتاح الجمعية العامة، مما يتيح للرئيس الجديد مزيداً من الوقت للتحضير لأكثر المناسبات ازدحاماً في الدورة. وترحب وفود بلداننا بالالتزامات الجديدة بزيادة تمثيل المرأة في الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة، بما في ذلك

يتيح أسبوعين من التحضير بين بداية الدورة والمناقشة العامة. وهذا أمر كنا نسعى إليه منذ سنوات وأصبح حقيقة واقعة في نهاية المطاف.

ثالثاً، ترحب الجمعية العامة اليوم بمبادرات الدول الرامية إلى تعزيز كفاءة وفعالية مكتب رئيس الجمعية العامة، بما في ذلك من خلال تنظيم حلقة عمل انتقالية تشمل التنشيط من بين مكوناتها الرئيسية. وفي هذا الصدد، تشرفتُ، إلى جانب الرئيس فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، والرئيس المنتخب للدورة المقبلة وبمشاركة الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص، بافتتاح أول حلقة عمل من هذا القبيل للانتقال بين الأفرقة في ٣ أيلول/سبتمبر. كما تُظهر حلقة العمل، التي نظمتها فنلندا وماليزيا وإكوادور بدعم من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبدعم كامل من مكنتي رئيسي الجمعية العامة، الحالي والمنتخب، قوة هذه العملية التي ستواصل إكوادور الإسهام فيها. وهكذا، تتضمن إكوادور إلى توافق الآراء في اعتماد مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في سياق شرح الموقف قبل اعتماد مشروع القرار. تبتت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة"، الوارد في الفقرة ٢٧ من تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/75/973).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٧ من الوثيقة A/75/973 (القرار ٣٢٥/٧٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل إعطاء الكلمة لشرح الموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن مدة بيانات تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هيرمان (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وهي مجموعة أقاليمية تضم ٢٧ دولة صغيرة ومتوسطة الحجم، بما فيها بلدي، الدانمرك.

مرة كل ثلاث سنوات، مع التركيز مجدداً على التنفيذ خلال السنوات الفاصلة بين كل عملية تنشيط أو مواعمة. وثالثاً، نرحب بالتعديلات التي أدخلت على عملية تعيين الأمناء العاميين مستقبلاً.

وبينما أحرزنا تقدماً كبيراً في هذا العام، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ويجب علينا جميعاً أن نحافظ على طموحاتنا العالية في السنوات المقبلة. دعونا إذن نلتزم، استناداً إلى زخم هذا العام واستجابة للنداء الوارد في تقرير الأمين العام عن "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، بتنفيذ مشروع القرار لضمان زيادة فعالية وكفاءة الجمعية العامة.

وأود أن أؤكد تهانينا على الدورة الناجحة والطموحة للفريق العامل المخصص. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا في السنوات المقبلة.

السيد إسبينوسا كانياريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر الرئيس بوزكير وفريقه على عملهم. لقد بينوا لنا أنه لا يزال من الممكن، في الأوقات الصعبة وكذلك في ظل الظروف الصعبة، تعزيز عمل الجمعية العامة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان إكوادور العميق للرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، السفيرين إغريسلدا غونساليس لوبيس (السلفادور) وميشال ملبينار (سلوفاكيا)، ليس على التقدم الهام المحرز في تنشيط الجمعية العامة فحسب، ولكن أيضاً على تنشيط عملية التنشيط.

أود أن أثير ثلاث نقاط محددة وأساسية. أولاً، أود أن أبرز أن مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٧ من الوثيقة A/75/973 يكرر التأكيد على أهمية ضمان مواصلة مجلس الأمن مساعيه لتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة امتثالاً للقرار ١٢٦/٥٨، الذي يحث المجلس على مواصلة المبادرات الرامية إلى تحسين نوعية التقرير من خلال تضمينه سرداً موضوعياً وتحليلياً ومادياً عن أعمال المجلس.

ثانياً، أود أن أبرز التعديل الذي أدخل على المادة ١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، الذي تبدأ بموجبه الجمعية العامة عملها قبل أسبوع واحد من موعدها المحدد اعتباراً من الدورة الثامنة والسبعين، مما

واعترافه بأنه لم تشغل بعد امرأة منصب الأمين العام، فيما يدعو الدول الأعضاء إلى أن تضع ذلك في اعتبارها في المستقبل عند تسمية مرشحين لهذا المنصب.

وقد شرعت مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية في هذه الإجراءات بغية تعزيز الجمعية العامة وإكسابها طابع الشفافية وجعلها شاملة للجميع. وبينما تشكل الوثيقة الختامية بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح، لا تزال هناك مناقشات ومسائل لم تُحل ويجب أن نحملها معنا إلى الدورة السابعة والسبعين. ولذلك، تود المجموعة أن تؤكد أنها تعتبر أن الجوانب التالية من عملية ترشيح الأمين العام واختياره لا تزال قيد النظر:

أولاً، ندعو إلى تحديد جدول زمني واضح للعملية ككل ووضع إطار زمني منظم ينص على بدء العملية في تشرين الأول/أكتوبر من السنة السابقة للتعيين ويتضمن موعداً نهائياً لتقديم المرشحين من أجل ضمان عملية شفافة وشاملة للجميع. ومن شأن ذلك أن يخفف من الأعباء الإجرائية ويحسن وضوح العملية بالنسبة للدول الأعضاء والمرشحين على السواء.

ثانياً، لن نكف عن الدعوة إلى مواصلة استكشاف إمكانيات أن يوصي مجلس الأمن بعدة مرشحين كي تنظر الجمعية العامة في اختيار أحدهم. وتعتقد مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن عملية شغل المنصب الدبلوماسي الأول في العالم ينبغي أن تكون شاملة قدر الإمكان.

ثالثاً، بينما ندعم الأمين العام وهو يبدأ ولايته الثانية بحزم وثبات، فإننا نتمسك بدعوتنا المبدئية إلى أنه من المناسب جداً، ومن المهم جداً تاريخياً، ضمان أن تختار هذه المنظمة، بعد ٨٠ عاماً من القيادة الذكورية المتواصلة، أمينة عامة. وفي ذلك الصدد، نسلم بأهمية دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم مرشحات، كما اتفقنا هذا العام في الفقرة ٦٨ من القرار. وتشجع المجموعة بقوة مجلس الأمن على تقديم مرشحات للتعيين من قبل الجمعية العامة.

في البداية، تود مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد إشادة خاصة جداً بسعادة السيدة إغريسلدا غونساليس لوبيس، الممثلة الدائمة للسلفادور، وسعادة السيد ميشال ميلنار، الممثل الدائم لسولافاكيا، على عملهما المتقاني بصفتهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، ولا سيما جهودهما لإجراء مفاوضات ضرورية قدر الإمكان على الرغم من الظروف الاستثنائية التي تفرضها الجائحة.

بينما أثرت جائحة مرض فيروس كورونا بطبيعة الحال على عمل الجمعية العامة والأمم المتحدة بشكل أعم، فقد أتاحت لنا أيضاً فرصة للتفكير في فعالية الجمعية العامة في تكييف أساليب عملها بطريقة تمكننا من مواصلة التصدي للتحديات العالمية حسب التطورات. وترحب مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بالتقدم المحرز في القرار ٣٢٥/٧٥ وروح التعاون التي أبدتها الدول الأعضاء والمجموعات المشاركة في المفاوضات. وقد نظرنا في إمكانيات زيادة تبسيط جدول أعمالنا وتكريس مزيد من الوقت للحوار الحقيقي واستعراض تنفيذ القرارات وتعزيز نوعية وفعالية أساليب العمل. وأعتقد أننا خطونا أيضاً خطوات هامة بتعديل موعد بدء دورات الجمعية العامة المقبلة. واعتمدنا مبادئ توجيهية جديدة للحد من عدد المناسبات الرفيعة المستوى، فضلاً عن المناسبات الجانبية التي تُعقد على هامش المناقشة العامة، واتخذنا مبادرات جديدة لتعزيز عمل مكتب رئيس الجمعية العامة، وكلها تدابير بالغة الأهمية.

وبالإضافة إلى ذلك، عالجنا تعدد وتداخل المناسبات والمسائل من خلال إدماج التوصيات الناتجة عن عملية المواءمة فيما يتعلق بجدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتها الفرعية، ولا سيما اللجنتين الثانية والثالثة، في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعلاوة على ذلك، نثني على دعوة القرار إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في جميع المناسبات رفيعة المستوى والمناصب العليا

مع ذلك، فإن الجمعية العامة، بقرارها ٣٢٥/٧٥، متحدة في إعلانها أن ٨٠ سنة فترة طويلة جداً. إننا نحمل الأمم المتحدة وأنفسنا على الالتزام بمعايير أعلى. وقد وضعت هذه المنظمة المعيار لبقية العالم مع هدف التنمية المستدامة ٥ ولكنها لم ترتق بعد إلى مستوى توصياتها. وبقرار اليوم، تعترف الدول الأعضاء الآن للمرة الأولى بأن الوقت قد حان لتتولى امرأة منصب الأمين العام. ولا يخطئ أحد، فالطريق لوصولنا هنا لم يكن سهلاً. وهذا لم يكن النص الذي أردته كوستاريكا. لقد قدمنا تنازلات مع من اعتقدوا أن الدعوة إلى ترقية النساء إلى الطابق الثامن والثلاثين من هذا المبنى دعوة تقدمية أو جريئة للغاية، ومن اعتقدوا أن إعطاء الأولوية للمرشحات أو حتى طلب قوائم تصفية متوازنة بين الجنسين من مجلس الأمن شطط.

(تكلت بالإنكليزية)

ثمانون عاماً من القيادة الذكورية المتواصلة ليست حادثة أو مصادفة. إنه أمر متعمد. لذلك يجب أن تكون دعواتنا إلى وجود امرأة على قمة الأمم المتحدة متعمدة أيضاً. وترحب كوستاريكا أيضاً بدعوة هذا القرار إلى التكافؤ على جميع المستويات والمناصب الرفيعة المستوى. فالتكافؤ شرط أساسي للديمقراطية. إنه حد أدنى، وليس حداً أعلى. وهذا تغيير ثقافي يجب أن تعتمده هذه المؤسسة وتعززه، لأننا إذا فشلنا في اتخاذ إجراءات حاسمة، فلن نصل إلى التكافؤ في قمة السلطة لمدة ١٣٠ سنة أخرى. وما دام التكافؤ مسعى ناقصاً، فإن الأمم المتحدة ستكون مسعى ناقصاً. لكن التغيير قادم. ونحن على استعداد للترحيب بمعالي السيدة الأمينة العامة العاشرة والاحتفال بها لدى توليها مهام منصبها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٧، عندما سننظر إلى الوراء في هذا القرار ونقر بالزخم الذي ساعد على بنائه قبل أن ننقل إلى الكفاح المقبل من أجل المساواة للمرأة في السياسة الدولية.

السيد مليانار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أراكم تتراوسون هذه المناقشة الهامة، سيدي نائب الرئيس. أتكلم أصالة عن نفسي ونيابة عن الرئيسة المشاركة معي للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، زميلتي الموقرة وصديقتي

رابعاً، نكرر دعوتنا إلى إجراء مناقشة مستفيضة بشأن فترة ولاية الأمين العام، بما في ذلك النظر في فترة أطول، لكن وحيدة وغير قابلة للتجديد، للأمناء العامين في المستقبل. وتتطلع المجموعة إلى إجراء مناقشات مع جميع الأعضاء قبل وقت طويل من التعيين للفترة التي يتوقع أن تبدأ في عام ٢٠٢٧.

كذلك تطلب المجموعة إجراء مزيد من المناقشات بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة بغية ضمان أن يقدم هذا التقرير المزيد من السرد الموضوعي والتحليلي والمادي عن أعمال المجلس. وبدون التدخل في صلاحيات وولايات الميثاق فيما يتعلق بمجلس الأمن، فإن ذلك سيسهل ويعزز العلاقة التي لا غنى عنها والتكافلية بين المجلس والجمعية العامة.

إن تعزيز عمل الجمعية العامة أمر أساسي لضمان أن يظل هذا الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي الذي تقرر فيه السياسات في الأمم المتحدة، مجدياً وقابلاً للتكيف، والأهم من ذلك، قادراً على معالجة عدد كبير من المشاكل العالمية التي تتطلب حلولاً عالمية حقاً.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (تكلت بالإسبانية): في نهاية فترة ولاية الأمين العام الحالي، ستكون قيادة هذه المنظمة قد تولاهما رجال حصرياً لمدة ٨٠ عاماً دون انقطاع. وتلك ٨٠ سنة ازدهرت خلالها السلطة الأبوية والأمن الصارم والنزعة العسكرية الضارة، وقيل فيها للنساء والفتيات أنهن لا يملكن ما يلزم ليضطلعن بأهم دبلوماسي في العالم. ويبدأ ذلك بميثاق الأمم المتحدة نفسه، الذي ينص على أن الأمين العام "هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة". ويتفاهم هذا الخطأ بقرار الجمعية العامة ١١ (١) لعام ١٩٤٦، الذي ينص على أن الأمين العام يجب أن يكون رجلاً ذا مكانة رفيعة. وبينما نقدر البدء بالنظر في ترشيح المرشحات المؤهلات بشكل متزايد لشغل هذا المنصب، فإن النوايا الحسنة لا تكفي. نحن لا نحكم على السياسات بنواياها بل بنتائجها، وحتى الآن أسفرت النتائج دائماً وحصرأ عن اختيار رجل على رأس المنظمة.

قد استفادت كثيراً من الفرصة المهمة للمشاركة وجهاً لوجه في جوانب عديدة من مشروع القرار، كما ذكرت وفود عديدة من قبل.

وأود أن أسلط الضوء بإيجاز شديد على أهم المداولات التي تمكنا من إنجازها في هذا العام. أولاً، بغية أن نكون قدوة وأن نحوي عملية التنشيط - إذا جاز لي أن أقول ذلك - اتفقنا هذا العام على أن يقوم الفريق العامل المخصص، بدءاً من الدورة المقبلة، بإجراء عملية التنشيط على أساس مرة كل سنتين. وهذا سيمكننا من التركيز بشكل أفضل على تنفيذ القرارات بمزيد من التفصيل والتفكير بعمق في الإجراءات المقبلة.

ثانياً، فيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها، اتخذنا خطوات هامة لتعزيز العلاقة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على التفاعلات الهامة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ووضعتنا أيضاً تدابير عملية مصممة للحفاظ على أولوية المناقشة العامة للجمعية العامة وأهميتها وممارستها الراسخة، والتي ستبدأ من جديد في أقل من أسبوعين.

ثالثاً، في ضوء الخبرة التي اكتسبتها الجمعية العامة خلال الجائحة، نظرنا بعناية في الحالة الراهنة لأساليب عملنا. والواقع أن الجائحة قد علمتنا دروساً كثيرة، ومن واجبنا أن نفعل ما بوسعنا للتعلم منها وأخذها في الاعتبار في عملنا في المستقبل. وفي ذلك الصدد، ومع مراعاة أن هذه الأساليب يجب أن تواكب الظروف المتغيرة وتتكيف معها، سلّمنا بالدور الهام لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أعمال الجمعية العامة، والذي نعتزم من أجله مواصلة مناقشة الدروس المحتملة المستفادة من الجائحة، بغية كفاءة المرونة والتأهب بشكل أفضل في الظروف الاستثنائية. ومسألة التكنولوجيا الرقمية موجودة لتبقى بالطبع في المستقبل وستتطلب المزيد من المداولات والجهود.

ويتجلى قرار موضوعي آخر في توصيات الفريق العامل بتعديل المادة ١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، مما يسمح ببدء الدورة يوم الثلاثاء من الأسبوع الثاني من أيلول/سبتمبر - أي قبل أسبوع

السفيرة إيغريسيلدا غونساليس لوبيس، الممثلة الدائمة للسلفادور. أولاً وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن خالص تقديرنا وشكرنا لجميع الوفود على توافق الآراء الذي توصلنا إليه من أجل تمكيننا من اتخاذ القرار ٣٢٥/٧٥ المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة".

وإذ يشير إلى الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، من الواضح أن الالتزام بتعددية الأطراف ومواصلة العمل على تنشيط الجمعية العامة يمثلان أولوية حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي اليوم. وفي ذلك الصدد، يؤدي تنشيط الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وصنع القرار في الأمم المتحدة، دوراً رئيسياً لا غنى عنه في الإصلاح الشامل للمنظمة وفي تعزيز تعددية الأطراف. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب تحسين تعددية الأطراف حتى نتمكن من التصدي للتحديات التي تواجه البشرية في عالم يزداد تكافلاً وترابطاً. وتلك عملية طويلة الأجل، وينبغي اعتبار قرار هذا العام إنجازاً تدريجياً في عملية يجب أن تستمر وأن تُعزز في السنوات المقبلة. وأحد أهم جوانب تنشيط الجمعية العامة، في نهاية المطاف، هو كفاءة أننا نبنى باستمرار نظاماً متعدد الأطراف يتسم بالجدي والمرونة والسرعة والقدرة على الاستجابة لتحدياتنا المشتركة. وليست مصادفة على الأرجح - ويسعدنا أن نقرّ بذلك - أن يأتي اعتماد قرار التنشيط مباشرة بعد عرض الأمين العام هذا الصباح لتقريره عن خطتنا المشتركة (A/75/982) والمناقشة المهمة التي تلت ذلك بشأن التقرير، والتي تشمل بالتأكيد تنشيط الأمم المتحدة والجمعية العامة على وجه الخصوص.

ويسعدني شخصياً بعد قرار التمديد التقني الذي اتخذ في العام الماضي، أن أقول إنه بفضل مجموعة التدابير الاحترازية الصارمة الحالية لمكافحة الوباء في مقر الأمم المتحدة، أمكن إجراء عملية كاملة، تبدأ بمناقشة عامة موحدة، وأربع مناقشات مواضيعية متتالية، وحوار تفاعلي بين البعثات الدائمة والأمانة العامة. لكن الأكثر أهمية هو أننا تمكنا من إجراء مفاوضات مناسبة بشأن نص القرار من خلال عقد اجتماعات حضورية، وأجرؤ على القول إن جميع الوفود

مكنتني بلا شك من أن أشهد الأهمية الكبيرة لهذه العملية الحكومية الدولية. وأود أن أشجع جميع الدول الأعضاء والممثلين الدائمين ونواب الممثلين الدائمين والخبراء على مواصلة تركيزهم على العملية والتمسك بأهميتها حتى نتمكن من تجسيد المستقبل الذي نريده والأمم المتحدة التي نحتاج إليها. إنها ليست عملية تقنية تستحق مجرد مراعاة اعتبارات تقنية. الواقع أنها في جوهر جهودنا السياسية، ومع منحها القدر اللازم من الإرادة السياسية والاهتمام، يمكننا تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين شرحا للموقف. سنستمع الآن إلى البيانات بعد اعتماد القرار. أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد غونزالو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أود أن أعتزم هذه الفرصة لأثني مرة أخرى على الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، السفير غونزاليس لوبيس، الممثل الدائم للسلفادور، والسفير ملينار، الممثل الدائم لسولوفاكيا، لعملهما الممتاز في توجيه هذا القرار الهام (القرار ٣٢٥/٧٥) إلى خاتمة ناجحة وسريعة. وأود أيضا أن أشكر جميع الوفود على الروح البناءة التي أبدتها طوال العملية، والتي كانت حاسمة في التوصل إلى وثيقة ختامية موضوعية تماما، وهي الأكثر موضوعية منذ فترة. لقد تعلمنا في العام ونصف العام الماضيين، اللذين سادت فيهما جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، دروسا كثيرة من حيث كيفية العمل معا بفعالية وكفاءة أكبر. وكان القرار ٣٢٥/٧٥ فرصة فريدة للتعلم من الدروس المستفادة، وأود أن أشيد بالدول على بذل قصارى جهدها لكفالة أن يكون هذا هو الحال. وأود، إذا سمحتم، أن أسلط الضوء على بعض العناصر الأكثر إيجابية في القرار، بدءا من قرار نقل هذا القرار إلى دورة كل سنتين - وهو أمر طالما طلب الكثيرون منا عمله، ونأمل أن يمكننا من التركيز بقدر أكبر على التنفيذ، وأن يكون أيضا مصدر إلهام لعمليات الجمعية العامة الأخرى. لا يتطلب كل قرار اتخاذ إجراء سنوي.

واحد من موعدها الآن - من أجل إتاحة مزيد من الوقت لمكتب رئيس الجمعية العامة، وللرئيس نفسه، أو الرئيسة نفسها، للتحضير للمناقشة العامة والأسبوع الرفيع المستوى. وكما نعلم، فإن ذلك سيسري اعتبارا من الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

رابعا، لقد عالجنا بحزم المسائل المتصلة باختيار الأمين العام وغيره من الرؤساء التنفيذيين وتعيينهم، والتي ظلت لفترة طويلة عنصرا رئيسيا من عناصر جهود التنشيط. ونعتقد أن الفريق العامل المخصص اتخذ خطوات هامة لتحسين العملية ومواصلة ضمان استرشادها بمبدأي الشفافية والشمولية. ومن المعالم البارزة في هذه العملية الهامة أيضا الاعتراف بأنه لا يزال يتعين أن تشغل امرأة منصب الأمين العام.

أخيرا، وإدراكا للدور الهام الذي تؤديه رئاسة الجمعية العامة، يعترم الفريق العامل أن يستعرض بعمق أداء مكتب رئيس الجمعية العامة خلال الدورة السابعة والسبعين بغية زيادة تعزيره.

وفيما يتعلق بعملية التنشيط، كان توافق الآراء، إذا جاز التعبير، قاعدة ذهبية مقبولة لسنوات عديدة. ولم يكن هذا العام استثناء في هذا الصدد. وبعد سلسلة من المشاورات غير الرسمية، تم الاتفاق بالإجماع على النص خلال الجلسة الرسمية للفريق العامل المخصص في ٢٧ تموز/يوليه.

وبالنيابة عن الرئيسين المشاركين، أود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لرئيس الجمعية العامة، معالي السيد فولكان بوزكير، على الثقة التي أولانا إياها في توجيه هذه العملية البالغة الأهمية خلال هذه الدورة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للمشاركة النشطة والبناءة لممثلي جميع الدول الأعضاء الذين شاركوا في عملية التفاوض، وقدموا إسهاما قيما. ونشكر أيضا إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على ما قدمته من مشورة ودعم طوال العملية.

وأخيرا، إذا جاز لي، وبشكل شخصي، أن أعرب عن تقديري العميق للثقة التي أولتها لي الدول الأعضاء بأن أكون أحد الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص لثلاث دورات متتالية. وهي تجربة

أخيراً وبالتأكيد ليس آخراً، الاعتراف الجماعي بالدور المهم للمجتمع المدني في عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات الاختيار لمنصبي الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، مما يُضفي قيمة مضافة واضحة في إيجاد الحلول المناسبة والفعالة للتحديات التي نواجهها. وإجمالاً، إنها نتيجة مثيرة للإعجاب جداً، تظهر ما يمكننا تحقيقه إذا عملنا جميعاً معاً من أجل تحسين أوضاع منظماتنا. وآمل أن تسود هذه الروح البناءة في المفاوضات المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى البيان الوحيد بعد اعتماد القرار.

أود أن أعرب عن خالص شكري للسفيرين إغريسيلا غونسالس لوبيس وميشال ملينار، الممثلين الدائمين للسلفادور وسلوفاكيا، رئيسي الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، اللذين أدارا باقتدار مناقشات الفريق العامل المخصص ومفاوضاته المعقدة. وأثق بأن الجمعية العامة تضم صوتها إلى صوتي في الإعراب عن خالص امتناننا لكل ما قاما به.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع) التنمية المستدامة

مشروع القرار (A/75/L.135)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.135 المعنون "طرائق عقد الاجتماع الدولي المعنون" ستوكهولم بعد ٥٠ عاماً: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار
A/75/L.135

ثانياً، هناك التزام ببذل مزيد من الجهود لتبسيط عمل الجمعية العامة وجدول أعمالها. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نغتنم العام المقبل كفرصة لتقييم الطريقة التي اعتمدنا بها التوصيات التي قدمت في قرارات سابقة، واتخاذ خطوات لتحسين أدائنا في ذلك الصدد إذا لزم الأمر.

ثالثاً، هناك عبارات مواءمة قوية بشأن التدابير الرامية إلى التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تعرضت لانتكاسة بسبب كوفيد-١٩.

رابعاً، هناك اتفاق على تقديم موعد بدء الجمعية العامة أسبوعاً - وهو طلب قديم من مكتب رئيس الجمعية العامة - من أجل إعطاء الرئيس مزيداً من الوقت للتحضير للأسبوع رفيع المستوى.

خامساً، هناك تقدم آخر في عملية اختيار الأمين العام وتعيينه، بما في ذلك تشجيع الدول الأعضاء على تقديم المزيد من المرشحات لأعلى منصب، اعترافاً بأن هذه المنظمة لم تر بعد أمانة عامة.

سادساً، هناك طلب إلى الأمانة العامة لتقديم الدروس المستفادة من تأثير كوفيد-١٩ على أعمال الجمعية العامة، بغية ضمان التأهب على نحو أفضل. ونرى في ذلك فرصة لاستخلاص مزيد من الدروس من جائحة كوفيد-١٩ في غضون سنتين وتحسين الطريقة التي نعمل بها هنا في الأمم المتحدة.

سابعاً، هناك فهم جماعي لأهمية التكافؤ بين الجنسين وتطلع إلى تحقيقه في الاجتماعات الرفيعة المستوى وغيرها من اجتماعات الجمعية العامة، فضلاً عن التزام واضح بتعزيز التعددية اللغوية بوصفها قيمة أساسية وركيزة أساسية للمنظمة.

ثامناً، هناك التزام آخر بالحد من عدد المناسبات الجانبية الموازية للأسبوع الرفيع المستوى، ليس فقط خلال أوقات الجائحة ولكن بصفة عامة، من أجل الحفاظ على أولوية المناقشة العامة والتركيز على أولوياتنا الأكثر إلحاحاً. ونأمل مخلصين أن تقي جميع الدول الأعضاء بذلك الالتزام وأن تسهم في أسبوع رفيع المستوى أكثر تركيزاً.

لمناقشاته، كما هو مبين في الفقرة ٢٠ من منطوق القرار. ويشدد الفريق على القرار الذي ينص على أن الاجتماع الدولي ينبغي أن يُعزز بصورة متبادلة الاحتفال بإحياء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويتجنب التداخل والازدواجية، فضلاً عن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم الأعمال التحضيرية للمناسبة. كما نشير أيضاً إلى الدعوة الموجهة إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تقديم إسهامات تساعد على تنظيم اجتماع ستكهولم بعد ٥٠ عاماً.

ونؤكد، فيما يتعلق بالفقرة ٣ من المنطوق، على الفهم المشترك بأن يكفل الاجتماع الدولي والتحضير له المشاركة الفعالة لجميع الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة، وأربع دول أعضاء في وكالة متخصصة - وهي جزر كوك، الكرسي الرسولي ونيوي ودولة فلسطين - ومنظمة تكامل اقتصادي إقليمية واحدة، هي الاتحاد الأوروبي، ستشارك على قدم المساواة، وبدون تمييز، كما ورد بالتفصيل من خلال المذكرة التفسيرية للأمانة العامة.

وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين مجدداً الموقف الذي اتخذته طوال عملية التفاوض فيما يتعلق بالفقرة ١٥ من المرفق الثاني، بوضع نقطة بعد الإشارة إلى "أساس عدم الاعتراض"، دون الإشارة إلى عرض قائمة المنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الصلة على الجمعية العامة لاتخاذ قرار نهائي بشأن مشاركتها في الاجتماع الدولي، وكذلك استبدال الحاشية المرتبطة بهذه الفقرة بحيث تستند مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة إلى صيغة متفق عليها بتوافق الآراء - وهي الصيغة التي اقترحها الفريق والتي تهدف إلى كفالة مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري، من ناحية، وإلى تحقيق التوازن بين وجهات النظر المختلفة حول دور الجمعية العامة في القرار المتعلق بمشاركتها، من ناحية أخرى. ولا يزال الفريق يعتقد أن الاقتراح المقدم أثناء عملية التفاوض، لو كان جميع الأعضاء وافقوا عليه، لأتاح النظر بتوافق الآراء في الفقرة ١٥ من المرفق الثاني

اعتمد مشروع القرار A/75/L.135 (القرار ٣٢٦/٧٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا الذي يود التكلم تعليلاً للموقف بعد اعتماد القرار.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان تعليلاً للموقف بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

نشكر الميسرين المشاركين، السويد وكينيا، وفريقيهما على ما بذلوه من جهود في عملية التفاوض للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد القرار ٣٢٦/٧٥ المعنون "طرائق عقد الاجتماع الدولي المعنون" ستوكهولم بعد ٥٠ عاماً: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا". ونود أيضاً أن نغتتم هذه الفرصة لنعرب عن خالص تقديرنا لمنسق مجموعتنا، مجموعة الـ ٧٧ والصين السيد أندريس كوردوفا شابلا، من البعثة الدائمة لإكوادور، لعمله الشاق ومفوضاته، وعلى تمثيل مجموعتنا على النحو الواجب طوال المشاورات الحكومية الدولية لكل من القرار التمكيني (القرار ٢٨/٧٥) والقرار بشأن الطرائق لهذا الاجتماع الدولي، مؤدياً دوراً رئيسياً في اعتمادهما الناجح وبتوافق الآراء.

وعلى النحو المبين في الفقرة الأولى من منطوق القرار، نشير إلى أن الغرض من عقد هذا الاجتماع الدولي هو إحياء ذكرى مرور ٥٠ عاماً على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ووثائقه الختامية. وسيقدم هذا الاجتماع مساهمة في البعد البيئي للتنمية المستدامة بهدف التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التعافي المستدام من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونذكر بأن القرار يعقد هذه المناسبة يقضي بأن تُنظم في هيئة "اجتماع دولي" وليس "مؤتمر"، متخذاً القرارين ٢٦٢/٥٧ و ٢١٣/٥٨ كسابقتين.

وتكرر المجموعة فهمها أنه ليس هناك توقع بأن يعيد الاجتماع تحديد آليات جديدة أو التزامات جديدة أو أن يعيد التفاوض بشأنها أو فرضها، أو أن يتجاوز أحكام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ونذكر أيضاً بأن الوثيقة الختامية للاجتماع الدولي ستكون من موجز

وتتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى الاجتماع الدولي وتأمل أن تكون هذه المناسبة فرصة لزيادة الوعي بأهمية حماية كوكبنا وتحقيق التنمية المستدامة من أجل رفاه هذا الجيل والأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى البيان الوحيد في هذه الجلسة في سياق شرح الموقف بعد اعتماد مشروع القرار.

وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين يوم الإثنين، ١٣ أيلول/سبتمبر، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة، وبعد ذلك سننظر في البند المتبقي.

(تكلم بالإسبانية)

أود أن أعرب عن شكري بصفة خاصة للمترجمين الشفويين الذين

لم يبخلوا علينا بوقت إضافي بلغ ٢٠ دقيقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

استناداً إلى صياغة متفق عليها بشأن مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري، وهي صياغة يعرب الفريق عن تأييده الكامل لها. ونشعر بخيبة الأمل لأنه لم تتم مراعاة اقتراحنا، المقدم أثناء عملية التفاوض والمستند إلى توافق الآراء السابق، بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية. ونعتقد أن صياغة الفقرة المذكورة أعلاه لا تحظى بالدعم الكامل لجميع الأعضاء، كما كان الحال في هذه العملية وغيرها من عمليات الجمعية العامة ولا يُعترف بها كصياغة متفق عليها. وعلى هذا النحو، ترى المجموعة أنه كان بالإمكان بذل المزيد من الجهود للبناء على صياغة يمكن أن يقبلها الجميع على وجه العموم.